المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Conseil national des droits de l'Homme

مُنجَز
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
2017 - 2011

www.cndh.ma

تـقــديم

تقدم هذه الوثيقة معطيات في شكل بطائق حول عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى غاية متم سنة 2017، وتعرف الوثيقة بعمل المديريات التي تشكل البنية الوظيفية الحاضنة والداعمة لمجموعات العمل المكونة من أعضاء المجلس، كما تقدم أيضا حصيلة مركزة لمختلف المهام والمبادرات والأنشطة المنجزة من قبل المجلس، وكذا المجالات والموضوعات والقضايا التي استأثرت باهتمامه.

حماية حقوق الإنسان والرصد

تتمثل أهم مهام المديرية في حماية حقوق الإنسان ومراقبة ورصد أوضاعها، سواء على المستوى الجهوي أو الوطني. وهي مكلفة أساسا بالرصد حيث تسهر المديرية على ملاحظة ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان وتتبعها على المستويين الوطني والجهوي. وتقوم، لهذه الغاية، بزيارات لأماكن الحرمان من الحرية (المؤسسات السجنية، مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج، المراكز الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية، أماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية...).

كما تعمل المديرية على معالجة شكايات وتظلمات المواطنين وتدرس حالات انتهاك حقوق الإنسان. وتقوم، في إطار تتبع الشكاوى المعروضة عليها، بتزويد المشتكين المعنيين بكافة المعطيات وبتوجيههم، كما تتخذ، في حدود اختصاصاتها، جميع الإجراءات الضرورية لمساعدتهم.

وفيما يتعلق بالأبحاث والتحريات تقوم المديرية بالأبحاث والتحريات الضرورية كلما توفرت لديها معطيات مؤكدة وموثوقة حول حصول انتهاكات، وذلك كيفما كان مصدر الانتهاكات أو طبيعتها، وتنجز لهذه الغايات تقارير تتضمن ملاحظاتها وخلاصاتها وتوصياتها.

توصلت المديرية من سنة 2011 إلى سنة 2017، بـ **62 627** شكاية، **9 416** منها واردة من السجون أو ذات علاقة بها، بما يعادل سنويا **1800** شكاية سواء من لدن السجناء أو أفراد من أسرهم (**1.5%** من الشكايات تتعلق بادعاءات التعرض للتعذيب). ويقوم المجلس ولجانه الجهوية بزيارة السجون بمعدل **300** زيارة سنويا.

I. في مجال حماية حقوق الأشخاص في أماكن سلب الحرية

قام المجلس بإصدار **4** تقارير موضوعاتية بهدف تحسين أوضاع الأشخاص في أماكن سلب الحرية، ورفعها إلى السلطات المختصة:

1 - الصحة العقلية وحقوق الإنسان: الحاجة الملحة إلى سياسة جديدة؛

2 - أزمة السجون، مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات؛

3 - الأطفال في مراكز الحماية: طفولة في خطر... من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل؛

4 - أنشطة الطب الشرعي بالمغرب: الحاجة إلى إصلاح شامل.

وفي إطار متابعة تفعيل التوصيات الصادرة عن تقرير المجلس المتعلق بالسجون تم:

- تقديم مذكرة حول العقوبات البديلة ارتكزت بالأساس على أشغال ندوة دولية نظمت من لدن المجلس تحت عنوان «العقوبات البديلة، ضرورة مستعجلة»؛
- تنظيم زيارات ولقاءات وندوات من لدن المجلس وشركائه (المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، المجتمع المدني)؛
- عقد يوم دراسي بتاريخ 31 أكتوبر 2017 لمتابعة توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع القطاعات المعنية.

وفي إطار أنشطتها، تساهم مديرية الحماية والرصد في مسلسل إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي سيحتضنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمقتضى مشروع القانون رقم 76.15 المعروض حاليا على البرلمان.

II. في مجال حماية حقوق الطفل

ساهم المجلس في التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، سواء منها منظومة الأمم المتحدة لحقوق الانسان أو لجنة حقوق الطفل، أو فريق العمل حول الاعتقال التعسفي أو صندوق الأمم المتحدة للطفولة، حيث واكب صيرورة افتحاص التقرير الدوري من لدن لجنة حقوق الطفل بجنيف، وعمل في اتجاهين متكاملين: إبداء رأيه وتقديم مساهمته في إعداد التقرير الدوري الأخير من جهة، وكذا تفاعله إبان فحص هذا التقرير من جهة ثانية من خلال بلورة تقرير خاص به، وحضوره أشغال الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق الطفل، بالإضافة إلى تنظيم لقاء وطني لنشر الملاحظات النهائية للجنة حقوق الطفل، التي اعتبرت هذا اللقاء الوطني من بين الممارسات الفضلى على المستوى الدولي.
تفاعل المجلس الوطني لحقوق الانسان مع تقرير مجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاء القسري الذي خصص جزء منه لإشكالية الأطفال المودعين في مراكز الرعاية.
وفي هذا الإطار قام المجلس بإصدار آراء استشارية في مشاريع قوانين من خلال مقاربة حقوق الطفل: مشروع قانون العمال المنزليين، مشروع قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، مشروع قانون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.
كما أصدر المجلس دراسة وطنية حول العنف الجنسي اتجاه الأطفال بشراكة مع منظمة اليونيسيف، وشارك في ورشات العمل التي نظمتها وزارة التضامن إبان بلورة خطة عمل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

هذا، وتساهم مديرية الحماية بقسط وافر في مسلسل إعداد آلية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا خرق حقوقهم، وهي الآلية التي سيحتضنها المجلس، علما أن عدة أنشطة تحضيرية لهذه الآلية هي حاليا قيد التنفيذ (برامج تكوينية، وسائل العمل، مشاورات جهوية مع الأطفال، إلخ).

III. في مجال حماية حقوق الأجانب وطالبي اللجوء

عمل المجلس منذ إحداثه على حماية وتعزيز حقوق الأجانب وطالبي اللجوء، حيث شكلت توصيات المجلس الواردة في تقريره حول حقوق الأجانب سنة 2013 على تقوية الإطار المرجعي لتنفيذ السياسة الوطنية للهجرة واللجوء التي انبثقت عنها عملية التسوية الإدارية للأجانب المقيمين بصفة غير شرعية في نسختيها الأولى والثانية (2014 و2016) وإدماج الأطفال الأجانب في نظام التعليم، وفي هذا السياق، اضطلع المجلس بدور هام بصفة خاصة بتعيين جمعيتين عضوتين في اللجان الإقليمية المسؤولة عن إعداد الملفات والطلبات وكذا من خلال رئاسة اللجنة الوطنية للطعون. وقد مكن عمل اللجنة من تسوية الوضع الإداري لجميع النساء والأطفال الذين تقدموا بطلبات.
وعلى مستوى تجويد التشريعات المتعلقة بحقوق الأجانب، قدم المجلس رأيه حول مشروع قانون رقم 26.14 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر واللجوء وحماية اللاجئين ودخول الأجانب وإقامتهم وخروجهم من الأراضي المغربية.

IV. في مجال تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

واكب الإعداد لاحتضان المجلس لآلية حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، انسجاما مع التحول الذي سيعرفه المجلس عند اعتماد القانون المنظم له وذلك بتنظيم العديد من ورشات عمل دولية ودورات تكوينية لفائدة أطر المجلس وذلك من أجل بناء جماعي لنموذج مغربي ينسجم والتحديات المطروحة على مستوى فعلية الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة بالمغرب.

وفي هذا الإطار، نظم المجلس سنة 2016 ورشة دولية للخبراء لتبادل التجارب حول الآلية الوطنية لحماية والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتفعيل الاتفاقية الدولية بمشاركة **31** خبيرا يمثلون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي وأكاديميين وجمعيات وطنية ودولية عاملة في المجال.
كما نظم المجلس بشراكة مع منظمة إعاقة دولية ورشة لتبادل التجارب مع المؤسسة الدانماركية لحقوق الإنسان حول الآلية الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في يناير2017.
كما أعد المجلس في إطار برنامج التوأمة المؤسساتية مع الاتحاد الأوروبي الإطار المرجعي للآلية الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

قام المجلس بإصدار آراء استشارية وتقارير موضوعاتية بهدف بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها:

- بناء على طلب إبداء الرأي الاستشاري الموجه من لدن رئيس مجلس المستشارين بخصوص مشروع قانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، أعد المجلس رأيا استشاريا حول مشروع القانون؛
- كما حرص المجلس على أن تشمل آراؤه الاستشارية ضمان حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة إعمالا للمقاربة الدامجة التي من شأنها أن تجعل الإعاقة تحتل مكانة محورية في السياسات العمومية الوطنية والجهوية والمحلية تماشيا مع صيرورة البناء الديمقراطي المرتكز على أسس المشاركة الكاملة والتعددية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية؛
- تقرير موضوعاتي حول الحق في العمل والعمالة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- دراسة ميدانية حول الحق في التنقل تهم وضعية الولوجيات في الفضاء العام بالمغرب؛
- دراسة موضوعاتية حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالأقاليم الجنوبية: التشخيص المؤسساتي والتنظيمي؛
- مساهمة من أجل إعمال حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التربية والتكوين.

على المستوى الدولي، ساهم المجلس بانتظام في التفاعل مع اللجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك في إطار تقديم التقرير الأولي للمغرب حول وضعية إعمال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بموجب تصديقه على الاتفاقية الدولية.

وخصص المجلس مشاركته ضمن فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدارالبيضاء، في دورته 22 (2016) لموضوع الإعاقة وحقوق الإنسان، والتي تميزت بتنظيم أكثر من 56 ندوة وطنية ودولية وتكريم مجموعة من الشخصيات الوطنية والدولية التي ساهمت في تعزيز حقوق هذه الفئة وتقديم قراءات في مجموعة من الإصدارات المتعلقة بموضوع الإعاقة.
كما نظم المجلس الأيام السينمائية حول الإعاقة وحقوق الإنسان، وخصصت فقرة لعرض كبسولات من إنتاج تلامذة المؤسسات التعليمية بالمغرب والخارج.

في سياق آخر أكد المجلس، من خلال التوصيات الواردة في تقريره حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والتشريعية الأخيرة، على ضرورة:

- تقديم المساعدة ووسائل اتصال ملائمة وميسرة في إطار التدابير التيسيرية لتسجيل الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تحسين مقروئية وإمكانية تتبع أوراق التصويت، نظام قراءة أوراق التصويت بالنسبة للمكفوفين وضعاف البصر.
- الأخذ بعين الاعتبار تنوع المقاربات وبالخصوص الأشخاص ذوي الاعاقة في إطار تنظيم الدورات التكوينية في مجال ملاحظة الانتخابات؛

- تقوية قدرات أعضاء مكاتب التصويت وتحسيسهم لأخذ بعين الاعتبار حقوق وحاجيات الأشخاص ذوي الاعاقة؛
- ضرورة تناسب مكاتب التصويت وصناديق الاقتراع ومساحة المعزل وطاولة المعزل مع احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة (الولوجية العامة لأشخاص ذوي إعاقة مثل لغة الإشارة...)؛
- اعتماد جمعيتين محليتين وتحالف وطني لأزيد من **300** جمعية موزعة على التراب الوطني بمجموع **306** ملاحظ وملاحظة موزعة على التراب الوطني.

كم عملت اللجان الجهوية للمجلس على تشجيع المبادرات المحلية والجهوية للجمعيات العاملة في ميدان الإعاقة في مجال التحسيس والترافع حول المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم كافة وسائل الدعم لها. وقد استفاد **306** مشارك يمثلون 3 منظمات عاملة في مجال الإعاقة من الدورات التكوينية لملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2016؛ فضلا عن دورة تدريبية حول القاموس الانتخابي بلغة الإشارة لفائدة **35** جمعية وتحالف جمعوي عامل في مجال إعاقة الصمم.

V. في مجال المناصفة والمساواة

منذ تأسيسه، دأب المجلس على جعل موضوع المساواة ومناهضة التمييز المبني على الجنس ضمن أولوياته حيث أنجز المجلس دراسة حول التجارب الدولية لمأسسة مكافحة التمييز في أفق إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز. كما أصدر المجلس سنة 2015، تقريره الموضوعاتي حول «وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور». ويقدم هذا التقرير تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب، عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات بعد دستور 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.
كما أصدر المجلس سنة 2016 رأيا بخصوص مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، بناء على طلب إبداء رأي موجه إليه من لدن رئيس مجلس النواب. وتهم توصيات رأي المجلس بشكل خاص: اعتبار العنف القائم على أساس الجنس شكلا من أشكال التمييز، إعمال مفهوم «العناية الواجبة» كمفهوم يشمل مقتضيات تتعلق بالوقاية من العنف والتحقيق في مختلف حالاته وزجر هذه الحالات وجبر أضرار ضحايا العنف، كما تهم تلك التوصيات انسجام الإطار القانوني والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء بالإضافة إلى تيسير سبل الانتصاف القضائية أو غير القضائية للنساء ضحايا العنف.

VI. في مجال المقاولة وحقوق الإنسان

منذ إحداثه كمؤسسة وطنية ركز المجلس على إعطاء الأولوية لموضوع حقوق الإنسان والأعمال التجارية ضمن محاور اشتغاله الاستراتيجية نظرا لما يشكله من أهمية بالغة في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد همت هذه المقاربة أساسا تعزيز الجانب الحمائي المتعلق بسبل انتصاف ضحايا الانتهاكات المرتبطة بالأعمال التجارية انطلاقا من الشكايات والتظلمات الواردة عليه.

كما قام المجلس بأدوار الوساطة في مجموعة من حالات الاحتقان الاجتماعي في محيط المناطق المنجمية (إيميضار وخريبكة) أو تلك المتعلقة بنزاعات ناتجة عن توقيف أنشطة مجموعة من المقاولات أو بالأضرار البيئية .هذا بالإضافة إلى الدور الذي لعبه المجلس في التفاعل مع طلب مقاولتين متعددتي الجنسية(كوسموس وطوطال) عن طريق توجيههما في الجانب المتعلق بتدبير أثر أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان بالمغرب وخاصة بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وفي هذا السياق أحدث المجلس على مستوى لجانه الجهوية المتواجدة بمحيط المناطق المنجمية وبالمناطق الصناعية وبالأقاليم الجنوبية مجموعة عمل موضوعاتية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وفيما يخص الجانب المتعلق بالأبحاث الميدانية والتقارير الموضوعاتية يشتغل المجلس على إعداد مجموعة من الدراسات والأبحاث الميدانية تهم ملاءمة القوانين والسياسات بالمغرب مع الحقوق الأساسية للعمل، وضعية العاملات في الضيعات الزراعية بالمغرب والحريات النقابية.

وعلى **المستوى الدولي** ساهم المجلس كحلقة وصل حقيقية بين المستوى الوطني والدولي لتتبع توصيات مجلس حقوق الإنسان ورصد إعمالها بشكل فاعل في تعزيز الحوار المتعدد الأطراف لمجموعة عمل الأمم المتحدة حول الشركات العابرة للقارات وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المجال حيث يترأس المجلس، منذ غشت 2015، مجموعة العمل المعنية بالمقاولة وحقوق الإنسان في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

الأبحاث والدراسات والتوثيق

تتولى هذه المديرية إعداد الأبحاث والدراسات القانونية والموضوعاتية، وتوفير رصيد الوثائق والدراسات ذات الصلة بموضوعات حقوق الإنسان والمندرجة موادها ضمن اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجالات اشتغاله، وإنجاز تقييم للسياسات العمومية وفق المقاربة الحقوقية.

وعلى هذا النحو، فإن مجال عملها يشمل:

- المساهمة في إنجاز الآراء الاستشارية التي يدلي بها المجلس بخصوص مشاريع القوانين. وفي هذا الإطار، فقد أبدى المجلس في حدود شهر دجنبر 2017 أربعة عشر رأيا استشاريا[1] ؛
- تتبع ملاءمة التشريع الوطني الجاري به العمل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا؛
- إنجاز مذكرات تتوخى المساهمة في تفعيل مقتضيات دستور 2011 وتتناول، من زاوية نظر حقوق الإنسان مستجداته إن على مستوى المؤسسات والآليات أو على مستوى الضمانات والحقوق والمساطر، ومذكرات تهدف إلى النهوض بالقوانين وبالممارسة في المجالات المتصلة بالحقوق والحريات؛

وقد أصدر المجلس في هذا السياق إلى غاية شهر دجنبر 2017 ثمان مذكرات؛

- المساهمة في إنجاز دراسات حول موضوعات ذات أبعاد حقوقية، وفي إغناء النقاش العمومي؛
- تتبع مدى تفعيل بنود المعاهدات الدولية التي يعد المغرب طرفا فيها، وتقييم درجة التفاعل مع توصيات اللجان المعاهداتية؛
- المساهمة في إنجاز التقارير التي يصدرها المجلس حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب؛
- المساهمة في المراجعة العلمية لمنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- رصد المنشورات والإصدارات القانونية والحقوقية، الوطنية والأجنبية، ذات الصلة باختصاصات المجلس، ومستجدات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتكوين رصيد وثائقي خاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان لفائدة جميع هياكله ومختلف العاملين به.

---

1 - تتعلق هذه الآراء ب:
- مشروع القانون رقم 19-12 المتعلق بشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين (شتنبر 2013)؛
- مشروع القانون عدد 14-86 المعدل والمتمم للقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب (دجنبر 2014)؛
- مشروع القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها (يناير 2015)؛
- مشروع القانون التنظيمي عدد: 14-64 المتعلق بتقديم الملتمسات ومشروع القانون التنظيمي عدد: 14-44 المتعلق بتقديم العرائض (دجنبر 2015)؛
- مشروع القانون رقم 14-78 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (نونبر 2015)؛
- مشروع القانون عدد: 14-79 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز (نونبر 2015)؛
- مشروع القانون عدد: 13-31 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومة (يوليوز 2016)؛
- مشروع القانون عدد: 14-27 المتعلق بمكافحة الاتجار في البشر (يونيو 2016)؛
- مشروع القانون رقم 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء (أبريل 2016)؛
- مشروع القانون رقم 12-01 المتعلق بالضمانات الممنوحة للعسكريين (ماي 2012)؛
- مشروع القانون عدد: 16-10 المعدل والمتمم للقانون الجنائي (يوليوز 2016)
- مشروع القانون رقم 15-89 المتعلق بالشباب والعمل الجمعوي (نونبر 2017).

وجهت جميع هذه الآراء إلى رئيس أحد مجلسي البرلمان طالب الرأي كما وقع إصدارها وتعميمها باللغتين العربية والفرنسية.

تهم هذه المذكرات:
- إرساء هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز (مذكرة ولاحقا مذكرة تكميلية)؛
- مذكرة حول القانون التنظيمي المتعلق بالمحمة الدستورية
- مذكرة حول القانون التنظيمي المتعلق بالحق في الدفع استثناء بعدم دستورية قانون؛
- مذكرة حول القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- مذكرة حول قانون العدل العسكري
- مذكرة حول مسودة مشروع مدونة الصحافة والنشر؛
- مذكرة حول التجمعات العمومية في أفق تقوية ضمانات الحق في الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي؛
- مذكرة حول حرية تأسيس الجمعيات.

من قبيل الدراسات المنجزة حول: أنشطة الطب الشرعي؛ الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب؛ الدراسة المقارنة للتجارب الدولية في مجال مأسسة المناصفة ومكافحة التمييز؛ حركة الحقوق الإنسانية للنساء في المغرب: مقاربة تاريخية وتوثيقية.

من المساهمات التي تم نشرها في هذا الباب: المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛ القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛ مناهضة العنف ضد النساء؛ من أجل حقوق متساوية في التربية والتكوين؛ خمس وأربعون توصية من أجل انتخابات دامجة وأكثر قربا من المواطنين؛ تفعيل حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في التربية والتكوين؛ العقوبات البديلة...

النهوض بثقافة حقوق الإنسان

عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان بمقاربة شمولية من أجل ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز البناء الديمقراطي، والنهوض بالحوار المجتمعي التعددي وتنمية قدرات مختلف الفاعلين العموميين والخواص والمنتمين للمجتمع المدني مع التركيز بشكل كبير على الوسط المدرسي حيث تم:

- إعداد وتفعيل شراكات من شأنها النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي، مع وزارة التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية التابعة لها: إبرام ثلاث اتفاقيات على المستوى المركزي سنوات 2005، 2011 و2014، وإبرام **13** اتفاقية بين اللجن الجهوية للمجلس والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- إبرام اتفاقيات شراكة للنهوض بحقوق الإنسان ونشر ثقافتها بصورة عامة مع عدة شركاء، حيث بلغ العدد الإجمالي للشراكات الموقعة من لدن المجلس على الصعيد المركزي **32** اتفاقية و **60** اتفاقية شراكة موقعة من لدن اللجن الجهوية للمجلس؛
- إعداد دعامات بيداغوجية شملت نشر:

1) كتاب «دليل المدرس في الفضاء الفرانكفوني»، (2013)، وهو دليل موجه للمدرسين والمدرسات على مستوى مدارس التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بتعاون مع الجمعية الفرنكفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

2) «في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان»، (2013) ويتضمن مجموعة نصوص مختارة يتم اعتماده في مباراة الحصول على جائزة الناشئة الموجه لتلامذة المستوى الثانوي التأهيلي؛

3) كتاب «دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان» (2015) يحدد كيفية إحداثها وسيرها والأدوار التي يتعين القيام بها في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الوسط المدرسي ويتضمن الدليل مرجعية استرشادية وتوثيقية لإحداث وتدبير الأندية في الوسط المدرسي؛

4) إعداد «دليل تعليم المواطنة وحقوق الإنسان» (2015)، أنجز بتعاون مع اليونسكو، بهدف توفير مورد تربوي جديد للنهوض بتملك ثقافة حقوق الإنسان خاصة في أوساط الشباب، وذلك من خلال تزويد المكونين والمربين بأداة بيداغوجية تعتمد منهجا تربويا يؤلف بين بُعدي المواطنة وحقوق الإنسان، ويمزج بين الجوانب المتصلة بالنظريات والمعايير والتشريعات الوطنية ومعطيات الواقع المعيش؛

- تنظيم مسابقة بين تلامذة المؤسسات التعليمية تحمل إسم «جائزة الناشئة» من لدن كل من اللجنة الجهوية لمراكش، واللجن الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية، واللجنة الجهوية الرباط القنيطرة لأجل تحقيق إشعاع لتجربة أندية حقوق الإنسان في الوسط المدرسي وخلق دينامية بين التلاميذ المتبارين وفرصة لحضور موضوع حقوق الإنسان والمجلس الوطني ولجانه الجهوية في أوساط المؤسسات التعليمية؛
- إلقاء دروس افتتاحية في الوسط الجامعي بمناسبة انطلاق الموسم الجامعي (كليات ومعاهد) تتناول أهم القضايا الحقوقية وأدوار مختلف الفاعلين؛
- إطلاق مجموعة ماستر حقوق الإنسان بشراكة مع عدد من الجامعات المغربية؛ علاوة على استقبال المجلس طيلة السنة لعدد من الباحثين الذين ينجزون أبحاثا أكاديمية (إجازة، ماستر، دكتوراه) في مختلف مجالات حقوق الإنسان، حيث يتم بشكل منتظم تزويد هؤلاء الباحثين بمختلف إصدارات المجلس الورقية والإلكترونية؛
- تأطير دورات تكوينية لفائدة أطر في طور التكوين بالمؤسسات والمدارس والمراكز التكوينية التابعة للشرطة والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، لاسيما الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مع تزويد الفئات المستهدفة بمختلف إصدارات المجلس ومنشوراته.
- تنفيذ برنامج تكويني لفائدة **1500** موظف وإطار بشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية الخطوط الملكية المغربية لتقوية قدرات مختلف الفاعلين في مجالات النهوض بفكر حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة ومحاربة التمييز (**800**

مستفيد/ة ممن يشتغلون على متن الطائرات و**600** من العاملات والعاملين بمختلف مطارات المملكة وبنيات الاستقبال ذات الصلة، في علاقتهم بمستعملي رحلات الشركة؛

- تنظيم دورات تكوينية بمناسبة ملاحظة الاستحقاقات الانتخابية (منذ 2007 إلى غاية شتنبر 2016) لفائدة الملاحظات والملاحظين الذين يتابعون سير هذه الاستحقاقات، بناء على مرجعيات القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة بالعملية الانتخابية ومقتضيات النظام المعياري الوطني ذي الصلة بالملاحظة المحايدة والمستقلة للعملية الانتخابية والقواعد والممارسات الفضلى في المجال وفق إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك الصادرة عن قسم المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة في 27 أكتوبر 2005؛
- استقبال تلاميذ وطلبة المؤسسات التعليمية والجامعية طيلة السنة الدراسية بوثيرة خمس زيارات في الشهر، تشمل أيضا بعض الوفود الطلابية الأجنبية. كما يحرص المجلس على المشاركة في مختلف التظاهرات الثقافية المنضمة من قبل المؤسسات التعليمية والجامعية العمومية والخاصة؛
- كما أصبحت مشاركة اللجان الجهوية الثلاث عشرة (13) في الأنشطة المنظمة من لدن الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين الجهويين مطلوبة بشكل كبير وبتواتر فرضه الإشعاع الذي أصبح لها في المشهد الجهوي، والاتساع الذي فرضه موضوع حقوق الإنسان حماية ونهوضا وإثراء للفكر والنقاش العمومي، وقد تنوعت هذه المساهمة لتشمل في الغالب المشاركة في بعض من الأنشطة التي ينظمها الفاعلون الجهويون والمحليون وفي مقدمتهم المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والجماعات الترابية.

الحضور الدولي والإقليمي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

المجلس الوطني لحقوق الإنسان معتمد في الفئة (أ) من طرف التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ سنة 2002، وهو ما يعني أنه يعمل باستقلالية وفعالية في تناغم تام مع المعايير الدولية، المعروفة بمبادئ باريس التي اعتمدتها الأمم المتحدة سنة 1993.

و يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على مستوى المؤسسات الوطنية المماثلة، عضوا فاعلا في هذا التحالف الذي يضم **121** مؤسسة وطنية عبر العالم، حيث يمثل إفريقيا في لجنته المعنية باعتماد وتقييم استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2017-2020)، كما يترأس مجموعة العمل التابعة لهذا التحالف والمعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وعضو بمجموعة العمل الخاصة بإعداد مساهمة المؤسسات الوطنية في الميثاق العالمي الجديد حول الهجرة واللجوء. وعلى المستوى الإقليمي، سبق للمجلس أن ترأس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو الآن عضو في لجنة الإشراف التابعة لها وفي مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابعة لها. وسبق له أيضا أن ترأس الجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2013-2017) وكذا الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2013). كما سبق للمجلس أن حظي بعضوية سكرتارية الحوار العربي الأوروبي للمؤسسات الوطنية، إلى جانب مؤسسات ألمانيا والدانمارك والأردن.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، فإلى جانب مساهمته في التقارير الوطنية المقدمة حول مختلف الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا، يقدم المجلس بشكل منهجي تقاريره الموازية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، حيث قدم، منذ إعادة تنظيمه سنة 2011، **7** تقارير إلى هذه الهيئات، كما ألقى أمامها مداخلات شفوية وشارك في حوارات ونقاشات تفاعلية معها. كما يشارك المجلس في دورات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث يساهم في لقاءات جانبية أو يقدم بيانات شفوية وأخرى مكتوبة بشأن قضايا شائكة أو بشأن خلاصات الزيارات التي يقوم بها المقررون الأمميون إلى بلادنا. وقد حصلت العديد من الوثائق التي قدمها المجلس على رمز الأمم المتحدة وتم تصنيفها في المكتبة الإلكترونية للأمم المتحدة. وعلى هامش هذه الدورات. وأثناء إعداد تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول الصحراء، يقدم المجلس كل سنة تقريرا حول وضع حقوق الإنسان بالصحراء، وهو ما انعكس في قرارات مجلس الأمن الصادرة في السنوات الأخيرة حول الموضوع. كما ينظم المجلس مؤتمرات ولقاءات بشراكة مع المفوضية الأممية، من قبيل مؤتمرين حول مكافحة التمييز والهجرة سنة 2016.

وعلى مستوى الاتحاد الإفريقي، شارك المجلس، منذ عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي، في دورتين عاديتين للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في ماي ونوفمبر 2017، في نيامي وبانجول، كما دعم مشاركة منظمات المجتمع المغربي في منتدى المنظمات غير الحكومية، الذي ينعقد على هامش دورات هذه اللجنة، وقد نظم أيضا لقاء على هامش دورة نيامي حول الهجرة عرف حضور أكثر من **100** مشارك، من بينهم أعضاء في هذه اللجنة. ويبقى التصديق على الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب أمرا ضروريا لتعزيز مشاركة المغرب في المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان، وهو ما سيسمح للمجلس بالمشاركة المباشرة والحوار والتفاعل مع اللجنة الإفريقية وباقي الآليات الإفريقية لحقوق الإنسان، بغرض زيادة الفعالية والتأثير في القرارات والتقارير الصادرة عن هذه الآليات.

وعلى المستوى الثنائي، يرتبط المجلس بعلاقات الشراكة من أجل تعزيز مهامه في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وخاصة من خلال تعزيز قدراته أو قدرات باقي الفاعلين. ويتعلق الأمر بشراكات مع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والمفوضية السامية للاجئين وجمعية منع التعذيب بجنيف ومنظمة كرامة الدانماركية والمنظمة الأمريكية Open Society وسفارات فرنسا والمملكة المتحدة. كما يزود المجلس الوطني البعثات الدبلوماسية المغربية في الخارج، وباقي الشركاء والفاعلين الدوليين، بالمعلومات والتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان في بلادنا عن طريق قاعدة بيانات أنشئت لهذا الغرض.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن المجلس شارك في تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان سنة 2014، والذي حضره أزيد من **9** آلاف مشارك واعتبر اعترافا دولية بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان. كما نسق المجلس مشاركة المجتمع المدني خلال قمة المناخ بمراكش سنة 2016، ونظم على هامشها أول لقاء للمؤسسات الوطنية حول التغيرات المناخية، تمخض عنه مجموعة من الالتزامات التي أخذتها هذه المؤسسات على عاتقها من أجل مكافحة التغيرات المناخية.

تفاعل المجلس مع البرلمان

تعتبر مبادئ بلغراد الوثيقة الدولية المرجعية الناظمة للعلاقة بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سنة 2012.

وتفعيلا لهذه المبادئ، وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، يوم الأربعاء 10 دجنبر 2014 مذكرتي تفاهم بهدف تعزيز المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في عمل المؤسسة البرلمانية في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

وتفعيلا لمبادئ بلغراد، أصدر المجلس **14** رأيا استشاريا يهم عدة مشاريع قوانين بناء على طلب من مجلسي البرلمان (**6** بطلب من مجلس النواب و**8** بطلب من مجلس المستشارين).

وفي إطار المساهمة في النقاش العمومي وتعزيز البناء الديمقراطي من خلال تعزيز الحوار المجتمعي التعددي، عمل المجلس على نشر **7** مذكرات قدمها إلى البرلمان.

ويمتد التعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرلمان إلى مجالات أخرى تهم أساسا:

- مشاركة المجلس في الأيام الدراسية والندوات المنظمة من قبل مجلسي البرلمان أو بمبادرة من الفرق البرلمانية بالمجلسين (بمعدل **30** نشاطا في السنة)؛
- بلورة مذكرات متنوعة ذات صلة بقضايا حقوق الإنسان، لفائدة مجلسي البرلمان؛
- تزويد الفرق البرلمانية بمنشورات المجلس؛
- دعم الدبلوماسية البرلمانية؛
- استقبال المجلس المنتظم للوفود البرلمانية الأجنبية، بمعدل 35 وفدا برلمانيا في السنة؛
- المساهمة في تعزيز قدرات المساعدين البرلمانيين من خلال تنظيم دورات تدريبية تستجيب لانتظاراتهم واهتماماتهم؛
- دعم شبكة البرلمانيين ضد عقوبة الإعدام.

إضافة إلى ذلك، وطبقا للمادة 160 من الدستور، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا عن حالة حقوق الإنسان أمام غرفتي البرلمان في جلسة عامة يوم 16 يونيو 2014، غطى الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى غاية يونيو 2014، وكان موضوع نقاش عام بين مجلس المستشارين والحكومة في 20 يوليوز 2015.

تفاعل المجلس مع الحكومة

يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمقتضى القانون، المساعدة والمشورة للحكومة، حيث يولي في علاقته معها أهمية كبيرة للحوار والنقاش، وفي هذا الإطار يسجل المجلس علاقة التعاون الإيجابي التي تجمعه مع كل من رئاسة الحكومة والقطاعات الوزارية المعنية.

التفاعل مع رئاسة الحكومة

على مستوى رئاسة الحكومة، حرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على توجيه مذكرات لرئاسة الحكومة في ثلاث مناسبات (قبيل تقديم البرامج الحكومية أمام البرلمان)، يشير فيها إلى مجموعة من أولويات السياسة العمومية المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار التزامات المغرب الدولية. كما حرص المجلس على عقد جلسات عمل مع رئيس الحكومة (السابق والحالي) من أجل عرض رؤية المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرامجه وكذا متابعة تنفيذ الإلتزامات المشتركة، ولا سيما تلك المتعلقة بمعالجة ملفات هيئة الإنصاف والمصالحة المتبقية.

التفاعل مع القطاعات الوزارية

عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إقامة علاقة تعاون مثمرة مع مختلف القطاعات الحكومية حيث وبطلب من بعض الوزراء قدم المجلس آراء حول بعض مشاريع القوانين قبل إحالتها على البرلمان، ومنها تلك المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة والصحافة والحق في الوصول إلى المعلومة والطب الشرعي والصحة العقلية.

عمل المجلس على إقامة شراكات مع بعض القطاعات الحكومية لتنفيذ برامج عمل مشتركة، ولا سيما في قطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي والصحة والداخلية والخارجية والهجرة والسجون.

ومن جهة أخرى، يحرص المجلس على المشاركة في مختلف المبادرات والحوارات العمومية والأنشطة المنظمة من لدن القطاعات الحكومية على الصعيد الوطني، وهو ما تحرص عليه كذلك اللجان الجهوية للمجلس على الصعيد الجهوي.

كما ساهم المجلس في إعداد التقارير الوطنية المقدمة من لدن الحكومة إلى هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار التعاون الوثيق الذي جمع المجلس والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

علاقة المجلس مع منظمات المجتمع المدني

مكن الإطار التشريعي المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من حضور وازن لمنظمات المجتمع المدني في تركيبة المجلس وفي عمله وطنيا وجهويا.
وانطلاقا من ذلك تحظى العلاقة مع منظمات المجتمع المدني أيضا بأهمية خاصة في عمل المجلس، إذ يقوم، بناء على دوره في مجال الحماية والوساطة، واستنادا إلى ما يرد عليه من شكايات باهمية تسوية الوضعية القانونية لبعض الجمعيات.

ومن هذا المنطلق أصدر المجلس مذكرة وجهها للبرلمان وللحكومة في نونبر 2015 حول «حرية الجمعيات بالمغرب» ضمنها العديد من التوصيات التي تروم إيجاد حلول للإكراهات القانونية والعملية التي تحد من تطور النسيج الجمعوي وتعيق قيامه بدوره في دعم وتأطير المواطنينوالمواطنات، لا سيما في مجال الوساطة خلال فترات الاحتقان.

كما أصدر المجلس، بناء على طلب مجلس المستشارين رأيا استشاريا حول إنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وشدد على ضرورة إرساء بنية خاصة بالحياة الجمعوية وأن تتضمن تركيبته تمثيلية مختلف القوى الاجتماعية وخاصة تمثيلية الحركة الجمعوية والفاعلين الشباب.

وحرصا منه على تعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين وتطوير أدائهم، يعمل المجلس على تنظيم دورات تكوينية لتقوية قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في كافة مجالات حقوق الإنسان ولتشجيع عمليات تشبيك الجمعيات، علاوة على المساهمة في أنشطتها والحرص على دعوتها إلى مختلف أنشطة المجلس المنظمة مركزيا وعلى مستوى لجانه الجهوية. كما حرص المجلس على تعزيز أدوار جمعيات المجتمع المدني في ملاحظة الاستحقاقات الانتخابية على صعيد مجموع التراب الوطني والاستفادة من الدورات التكوينية الخاصة بهذه العملية، كما يحرص المجلس أيضا على استهداف الجمعيات العاملة في مجال الهجرة والحقوق البيئية والعدالة المناخية. وقد كان احتضان المغرب لكل من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان والقمة العالمية للمناخ فرصة لمشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني المغربي بفعالية في التداول حول القضايا التي كانت محور اللقاءين العالميين وتبادل التجارب والخبرات مع فعاليات جمعوية من آفاق مختلفة.

كما عمل المجلس على تقوية انخراط مكونات المجتمع المدني المغربي في المنظمات الأممية باعتماد جمعيات لدى سكرتيرية الإتفاقية الإطار للأمم المتحدة من أجل التغيرات المناخية (CCNUCC) وبرنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة (PNUE).

ويحرص المجلس كذلك على إبرام العديد من الشراكات مع منظمات المجتمع المدني تغطي مختلف مجالات حقوق الإنسان.

يعتبر إحداث «المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان- ادريس بنزكري» من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سنة 2016، نابعا من وعي المجلس باحتياجات مختلف الفاعلين من المغرب ومن إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى دعم وتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان.

مهام المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان – ادريس بنزكري

تتمثل مهمة المعهد في دعم ومواكبة الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من خلال تثمين مهاراتهم وتعزيز قدراتهم لضمان مستوى عال من المهنية، بالإضافة إلى تعبئة مواردهم البشرية. وتخص مجالات تدخل المعهد مختلف الفئات المعنية، والتي تتمثل أساسا في:

- **التكوين الأساسي:** خلق دينامية للتكوين حول مختلف المواضيع المرتبطة بحقوق الإنسان، تحترم موقع واختصاصات كل فاعل على حدة وتأخذ بعين الاعتبار تنوع احتياجات الفئات المعنية وانتظاراتها؛
- **التكوين المستمر:** وضع مناهج دراسية ووحدات للتكوين المستمر لفائدة أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية والمؤسسات والإدارات العمومية؛
- **مواكبة المجتمع المدني:** المساهمة في تعزيز قدرات فاعلي المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، التجمعات المهنية، النقابات، المقاولات...) المنخرطين في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، وضمان مواكبتهم في مجالات الرصد والتدخل والترافع والقيادة؛
- **هندسة التكوين:** توفير الدعم العلمي والتقني وكذا المواكبة والتوجيه للمؤسسات التعليمية، وكذا جميع الجهات التي تشرف على تقديم التكوين في مجال حقوق الإنسان أو التي تعتزم ذلك، من خلال وضع مناهج دراسية ملائمة؛
- **أرضية إقليمية للتكوين في مجال حقوق الإنسان:** تموقع المعهد كفاعل إقليمي للتكوين في مجال حقوق الإنسان، وعقد وتطوير شراكات مع المعاهد الأجنبية ذات الاهتمام المشترك.

منجزات المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان- ادريس بنزكري

يتوفر المعهد على فريق يتكون من ستة موظفين دائمين. ويشرف على التكوين، بالإضافة إلى المكونين المختصين حسب المواضيع المطروحة، أطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذين استفادوا بدورهم من التكوين بالمعهد في إطار دورات تكوين المكونين.

وقد نظم المعهد **79** دورة تكوينية خلال سنة 2017 (**52** دورة سنة 2016)، أي ما يمثل تقريبا **6.6** دورة تكوينية في الشهر. كما خصص المعهد **186** يوما للتكوين، بمعدل 3.6 يوما في الأسبوع وأكثر من **15** يوما في الشهر.
واستفاد من هذه الدورات التكوينية 1502 شخصا، أي أكثر من 125 شخصا كل شهر. وبذلك يبلغ عدد المستفيدين، الذين استقبلهم المعهد، **3734** شخصا خلال سنة 2017.

وقد استفاد أساسا من أنشطة المعهد هذه السنة موظفو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني وموظفو العديد من المؤسسات العمومية. كما استفاد من هذه الدورات عدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية والعربية. وقد أحاطت هذه الدورات التكوينية بأكثر من **30** موضوعا، قدمت لمختلف الفئات المعنية حسب اختصاصها، بالإضافة إلى برمجة مجموعة من الأنشطة المتنوعة خلال سنة 2017، تتوزع بين الندوات والورشات والأيام الدراسية....

مركز الدراسات الصحراوية

أحدث مركز الدراسات الصحراوية في سنة 2013 بمبادرة من جامعة محمد الخامس بالرباط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم جنوب المملكة والمكتب الشريف للفوسفاط.

وطبقا لمقتضيات الدستور الجديد الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية التعددية، لا سيما مكونها الحساني، يهدف مركز الدراسات الصحراوية إلى تشجيع البحث العلمي ذي الصلة مع المجال الجغرافي للحسانية وإلى إنعاش التنمية الثقافية لمناطق الجنوب.

نظم مركز الدراسات الصحراوية، منذ إنشائه، حوالي **60** محاضرة ومائدة مستديرة ويوما دراسيا انصبت حول مواضيع متنوعة تمحورت أساسا حول العلوم الاجتماعية، مع إدماج الأبعاد السياسية. كما كان الواقع الراهن لأقاليم الجنوب ولحياة البيضان في صلب اهتمامات المركز الفكرية.

ويعتبر المركز حاليا أحد أهم الفاعلين في مجال نشر الكتب ذات العلاقة بالرقعة الجغرافية للحسانية. وقد صدر عنه، في سياق هذه الحركية، حوالي **60** عنوانا تهم حقولا معرفية متعددة ومتنوعة، تتناول مجالا جغرافيا يتجاوز حدود المغرب الصحراوي لينغرس في العمق الثقافي والإنساني للبيضان.

كما ينظم مركز الدراسات الصحراوية دورات لدعم الكفاءات لفائدة حوالي **100** طالب في سلك الدكتوراه، اختاروا المجال الصحراوي موضوعا لأبحاثهم. ويسعى المركز عبر هذه الدورات إلى تشبيك هؤلاء الطلبة الباحثين وتلقينهم مبادئ مناهج البحث العلمي.

وقد اعتمد المركز مسلكين للماستر وأشرف عليهما، الأول خلال الموسم الجامعي 2012/2013 حول الديناميات الاجتماعية في الصحراء استفاد منه **23** طالبا، والثاني خلال الموسم الجامعي 2016/2017 حول التراث الصحراوي والتنمية المجالية موجه لـ **19** طالب.

ويولي مركز الدراسات الصحراوية اهتماما خاصا للتراث الشفوي الصحراوي في أفق صيانته بالشكل الملائم وتثمينه ثقافيا بطريقة منفتحة. وتشكل أنطولوجيا الموسيقى الحسانية التي أنجزها المركز مثالا حيا على هذه المقاربة.

ويساهم المركز في العديد من المعارض جهويا على مستوى الأقاليم الجنوبية، وكذلك وطنيا ودوليا، بغية التعريف بالتراث الحساني وبالحركية الثقافية الرامية إلى تثمينه.

تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

(إلى حدود 20 دجنبر 2017)

طبقا لاختصاصاته أنجز المجلس المهام التالية المتعلقة بتتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة:

1 – إقرار وكشف الحقيقة:

- كشف مصير **803** حالات من ضحايا الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي أو الأشخاص المتوفين خلال أحداث اجتماعية مختلفة؛
- تحديد أماكن دفن رفات **385** حالة؛
- استخراج رفات **185** متوفى واستخراج الحمض النووي بالنسبة لـ **44** حالة من لدن فريق من الأطباء الشرعيين بين دجنبر 2005 وماي 2012.

2 – جبر الضرر الفردي:

بلغ العدد الإجمالي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي وذوي حقوقهم الذين استفادوا من التعويض المالي **19.476**، بمبلغ إجمالي يقدر بـ **928.012.628 ,80** درهم.

وعلاوة على التعويض المادي استفاد **1.335** من الضحايا وذوي الحقوق من الإدماج الاجتماعي، و**18.343** من التغطية الصحية، و**540** من ضحايا انتهاكات الماضي من توصيات تطالب الحكومة بتسوية أوضاعهم الإدارية والمالية.

3 – حفظ الذاكرة، التاريخ والأرشيف:

قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الحكومة المغربية، بإعادة الاعتبار لمقبرتين حيث ترقد جثامين ضحايا الأحداث الاجتماعية للدار البيضاء (1981) والناضور (1984)، وكذا لمقبرتين أخريين في أكدز ومكونة تحتضنان رفات ضحايا الاختفاء القسري.

كما عبأ المجلس موارد بتعاون مع بعض الشركاء لإنجاز متحفين للذاكرة بكل من الحسيمة والداخلة، كما ساهم المجلس في انطلاق العمل لماستر متخصص في التاريخ الراهن بتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، وفي إطار دعم الرصيد التوثيقي، مؤسسة أرشيف المغرب، أبرم المجلس مع هذه الأخيرة اتفاقية مكنت من التسليم الرسمي لأرشيفات هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وهيئة الإنصاف والمصالحة، وتعد هذه المبادرة الأولى من نوعها بالنسبة لأرشيف المغرب.

4 – جبر الضرر الجماعي:

أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة برد الاعتبار للضحايا بالمعنى العام والجماعي للمفهوم، وذلك بهدف إعادة بناء الثقة بين الدولة والساكنة المحلية، وتيسير مسلسل المصالحة. وهمت هذه التوصية مجموعة من المناطق في أقاليم وعمالات فگيگ والرشيدية وورزازات وزاگورة وطانطان وأزيلال والخميسات والحسيمة والناضور والحي المحمدي وخنيفرة وميدلت وتنغير. وأشرف المجلس، في هذا الإطار، على تتبع تنفيذ **149** مشروعا هادفا إلى دعم قدرات الفاعلين المحليين، وحفظ الذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان (تحسين الخدمات، تطوير موارد بديلة للدخل وحماية البيئة) والنهوض بأوضاع النساء والأطفال. وقد تمت تعبئة **159.799.892,00** درهم لإنجاز هذه المشاريع.

احتضان الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

احتضن المغرب، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، خلال الفترة من 27 إلي 30 نونبر 2014 بمدينة مراكش، حيث تولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومؤسسة أجيال لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها الإشراف على تنظيم وتنسيق هذه التظاهرة العالمية التي تميزت بما يلي:

أزيد من **9000** مشارك

123 بلدا

3 800 جمعية من المغرب

769 منظمة عالمية

140 شبكة وطنية ودولية

7 وكالات للأمم المتحدة

الاتحاد البرلماني الدولي

18 وزارة ومؤسسة وطنية مغربية

10 جامعات ومدارس عليا مغربية

150 رواقا ب في القرية الدولية

450 صحفيا معتمدا

أكثر من **200** فضاء للنقاش والتكوين

50 منتدى موضوعاتيا

41 ورشة ذاتية التسيير

18 نشاطا داخليا

15 حدثا خاصا

12 منتدى مخصص للمرأة

11 ورشة للتكوين

الجمعية العالمية للشباب، برعاية الأمم المتحدة

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵎⴰⵏⴰⵡ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⴰⵏⵓ

World Human Rights Forum

القمة العالمية للمناخ 2016

بمناسبة احتضان بلادنا، في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016، لفعاليات الدورة 22 لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP22) بمدينة مراكش، تولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الإشراف على قطب المجتمع المدني وتنسيق مشاركة الفاعلين الغير حكوميين بالمنطقة الخضراء بقرية المؤتمر، وقد تميزت هذه التظاهرة العالمية بما يلي:

تخصيص مساحة **10.000** م^2
لاحتضان فعاليات المؤتمر

تنظيم **152** رواقا وجناحا

مشاركة **500** جمعية وائتلاف

مشاركة منتمين إلى **60** جنسية

تنظيم **680** نشاطا وتظاهرة ومنتدى

مشاركة حوالي **40** جامعة ومركزا للأبحاث

مشاركة **386** متطوعة ومتطوعا

264.000 زائرة وزائرا
(بمعدل **24.000** في اليوم)

تنظيم **500** نشاط ذات التدبير الذاتي
في جامعة القاضي عياض

تنظيم ملتقى لـــ **37** مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان
حول إعمال اتفاق باريس وأهداف الألفية للتنمية

تنظيم منتدى دولي للبرلمانيين

MARRAKECH 2016
COP22 | CMP12 | CMA1
UN CLIMATE CHANGE CONFERENCE
مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ

المعرض الدولي للنشر والكتاب

دأب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ سنة 2012، على المشاركة في مختلف دورات المعرض الدولي للنشر والكتاب بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والمساهمة في النقاش العمومي والالتقاء بزوار المعرض لتناول ومناقشة مواضيع الساعة.

استقبل رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي امتد على مساحة **300** متر، آلاف الزوار سنويا (بمعدل **30000** زائر). حيث شكلت مشاركة المجلس فرصة لإعطاء الكلمة للشباب واليافعين لمناقشة مواضيع متنوعة من بينها «المواطنة»، «المناصفة والمساواة»، «حقوق الطفل»، «حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة»، «الشباب»، «الهجرة». ومن خلال عشرات الأنشطة المنظمة في إطار مشاركة المجلس بالمعرض تم تقديم وتوقيع مجموعة مهمة من الكتب، تنظيم لقاءات تكريمية وأخرى مع شخصيات عمومية، فضلا عن تنظيم عدد من حلقات النقاش وندوات وتقديم شهادات.

وقد شكل رواق المجلس فضاء أعطيت فيه الفرصة للقطاعات الوزارية والجمعيات والجامعات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية ومهنيي المجال الثقافي...للتعبير عن أرائهم والتفاعل مع الجمهور الزائر.

وستخصص مشاركة المجلس في المعرض الدولي للنشر والكتاب لسنة 2018 للاحتفال بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵖⵔⵓⵎ

Conseil national des droits de l'Homme

Boulevard Erriad

B.P 21527, N° 22, Hay Ryad, Rabat - Maroc

tel : +212(0) 5 37 54 00 00

fax : +212(0) 5 37 54 00 01

cndh@cndh.org.ma

شارع الرياض

ص.ب 21527، 22، حي الرياض الرباط - المغرب

الهاتف : 00 00 54 37 5 (0)212+

الفاكس : 01 00 54 37 5 (0)212+

cndh@cndh.org.ma

70 عاماً

الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان

#STANDUP4HUMANRIGHTS

@CNDHMaroc

flickr YouTube

www.cndh.ma